

تأملات الرفيق فيديل (١)

القوى عديمة القوة

ترجمة مجدي الجزولي

أيها القارئ، هذا موضوع جد لا هزل انعدت القمة التي تجمع قادة الدول الثمانية الأعلى تصنيعاً في الكوكب السابع إلى التاسع من يوليو في منتجع جبلي عند شاطئ توكايو، بحيرة تشكلت داخل جوف بركاني شمال جزيرة هوكايدو، في الامتداد الشمالي للأرخبيل الياباني. يضع ربما اختيار موقع أشد عزلة من الجموع العاشمة.

على بعد ٩٨ ميلاً تقريباً وقف ٢١ ألف عنصر شرطة ياباني عدتهم الخوذات والدروع يجرسون المركز الحضري في سابورو، على أهبة الاستعداد لحسم أي احتجاج. فوق ذلك انتظم ٢٠ ألف آخرين في دوريات لضبط شوارع طوكيو العاصمة.

مجموعة الثمانية الكبار هم: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، روسيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك بحسب الترتيب الأبجدي (بالإنجليزية). قادة هذه الدول يعيشون حياة كلها هموم ومعضلات، بعضها من إرث الماضي، والآخر من ميل الولايات المتحدة المتزايد نحو الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وكلهم منقلبون بمشاكل متراكبة، محلية ودولية، تتطلب حلولاً عاجلة. جدير بالذكر أنهم دعوا إلى حلقة توكايو مجموعة الخمسة: البرازيل، الصين، الهند، المكسيك وجنوب أفريقيا، ليسمعوا من قادة هذه الدول خلال الإفطار. هذا بالإضافة إلى ثلاث دول

أخرى ذات اقتصاديات ناهضة: أستراليا وكوريا الجنوبية وأندونيسا، لكن لساعة لا تزيد، تكفي لتبادل الأفكار! بحسب آخر التقديرات بلغ عدد سكان الكوكب في الصادي عشر من يوليو ٦٧٠٩ مليون نفس، ٦٥٪ منهم يعيشون في الدول المذكورة أعلاه. انعقدت خلال أيام القمة الثلاثة كل أنواع الاجتماعات الثنائية والمتعددة. الدول النامية التي دعيت عقدت اجتماعات موازية في هوكايدو عبرت فيها بصراحة ودون تحفظ عن وجهة نظرها.

زعم أعضاء مجموعة الثمانية في بيان القمة الختامي أنه تم تحقيق تنازلات معتبرة: الولايات المتحدة، ومعها كل القوى الأخرى وعدت بتقليص انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى الحد المطلوب بحلول العام ٢٠٥٠. بعد ٤٢ عام، أي عندما تتجمد الجحيم، أما المعضلات الأخرى المروحة على هذه القمة العجيبة فلا حل بلوح في الأفق. "لقد فشلوا في التوصل إلى تسوية مع الدول ذات الاقتصاديات الناهضة حول قضية تغير المناخ" وعدت الدول ذات الاقتصاديات الأكبر في العالم بإجراءات حاسمة للحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري متوسطة المدى. "قال الرئيس مديفيد في اليابان إن روسيا ستساعة من عزم واشنطن وبراق توقيع اتفاق الدرغ الصاروخي الثلاثة". "الجبراء العسكريين الروس يحتجون على توقيع اتفاق بين براغ وواشنطن لتشييد درع واق من الصواريخ ويطالبون بإجراءات مضادة حازمة". هذا والشكوى مستمرة من العقابيل

المحتملة للفوضى الراهنة، ما اتصل منها بقمة اليابان أو انفصل. قرأنا هنا في كوبا بتاريخ ١٠ يوليو: "حتى الكورال البحري يعاني ضغطاً من عوامل تغير المناخ والتلوث البيئي، ما أدى إلى تهديد ثلث هذه الكائنات، بناء سلوك مجموعة الثمانية الغنية بانه منتهافت، بل اتهم الصندوق هذه الدول بالتصل من مسؤولياتها بصدد مكافحة تغير المناخ".

"شكلت مسألة دعم الزراعة جوهر الصراع بين مجموعة الثمانية الغنية والدول الخمس الناهضة في اجتماع اليوم". "أكد مسؤولو البنك الأوروبي المركزي استمرار قلقهم من التضخم رغم الارتفاع في نسب الفائدة". "عبرت منظمة السلام الأخضر، وهي منظمة دولية مهمة مختصة بحماية البيئة، عن موقفها بالاتي: هذا فشل تام، لم يتقدموا خطوة إلى الامام، وإنما تقادوا تحديداً إلى أهداف واضحة للحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري متوسطة المدى". "قال الرئيس مديفيد في اليابان إن روسيا ستساعة من عزم واشنطن وبراق توقيع اتفاق الدرغ الصاروخي الثلاثة". "الجبراء العسكريين الروس يحتجون على توقيع اتفاق بين براغ وواشنطن لتشييد درع واق من الصواريخ ويطالبون بإجراءات مضادة حازمة". هذا والشكوى مستمرة من العقابيل

لاحقاً لتشمل الاتصالات التلفزيونية. حظر التشريع الأمريكي مراقبة التلفزيونات دون إذن قانوني، وكانت انتهاكات هذا الحظر تؤدي إلى دعاوى قضائية، ما يعني في تلك البلاد مبالغ معتبرة من المال. وبوش يلتقي الزملاء في مجموعة الثمانية أجاز مجلس النواب الأمريكي بغالبية ٦٨ ضد ٢٨ قانوناً "من شأنه تحديث قانون التجسس الأمريكي وحماية شركات الاتصالات التي تتعاون مع الحكومة... هذا مع العلم أن الولايات المتحدة تدعي البطولة في مضمار حقوق الإنسان، رغم ما ارتكبت من إبادات جماعية. إن الحرب على الإرهاب حجة مائعة، فمراقبة التلفزيونات شأن مستمر منذ عقود دون أي إذن. أعلن بوش متحدثاً من حديقة الورود في البيت الأبيض: "يمكن الآن حماية المواطنين الأمريكيين بشكل أسهل". هذا القانون "يتيح للسلطات التنصت دون إذن من خلال شبكات التلفون الأمريكية، كان ذلك على مواطن أمريكي أو أجنبي". إذا إن القانون السابق (١٩٧٨) "لا يشمل وسائط الاتصال الجديدة مثل الهواتف الخليوية والإنترنت والبريد الإلكتروني". بما أن الولايات المتحدة تلتقط معظم الاتصالات "ستحمي الإجراءات المصادق عليها شركات الاتصال من دعاوى قضائية تبلغ عدة ملايين من الدولارات يرفعها أشخاص يدعون انتهاك حقهم في الخصوصية".

حول الأزمة المالية في النظام الرأسمالي



بقلم : يوسف حسين

من الممكن الوقوف على اتساع وعمق الأزمة المالية التي تجتاح بلدان العالم الرأسمالي، من التوصيفات التي تم إطلاقها عليها... فهي أزمة كارثية من جهة، وأسوأ أزمة تضرب الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القون الماضي، وما إلى ذلك من جهة أخرى. وفي كل مكان من العالم الرأسمالي الغربي، ومؤسساته المالية الدولية، تجري الاستعدادات لمواجهة هذه الأزمة وتداعياتها.

ولقد فشلت دول أوروبا الغربية قد التتوا تحت شعور ساركوزي:توحيد الجهود لمحاربة الفوضى المالية، إلا أن لقاءهم لم يسفر إلا عن تنسيق استراتيجي فضفاض ومسحود. وعصراً تم تحميل مسؤولية الأزمة على إدارة بوش. وكان عدد من هذه

البلدان قد ضخ مليارات الدولارات لإنقاذ نظامه المصرفي وأسواقه من الانهيار. كما جري تأميم عدد من المصارف المهده بالانهيار الرئسيك. وفي أمريكا بالذات تضافت عوامل كثيرة في إنتاج الأزمة التي تعصف بالنظام المالي والمصرفي وبالاسواق المالية. فالاقتصاد الأمريكي لم يتعافي تماماً من آثار أزمة الكساد التي ضربته في عام ٢٠٠١م. ورفد هذا العامل الارتفاع المهول في أسعار مواد الطاقة. كما رفدته آثار الحروب في أفغانستان والعراق. وكان من أبرز تحديات الأزمة في أمريكا، إلى جانب انخفاض سعر الدولار، ظاهرة الديون المعدومة في قطاع العقارات والأسكان الناتجة عن عدم قدرة الملايين على الإيفاء بمستلزمات الرهن العقاري المالية. وقاد هذا لوقوف

نهاية الأمر، تقصر عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهي علاج الأزمة وتجاوزها. آثار الأزمة أيدولوجياً وفي السياسة الدولية: الملاحظ أن الدعوات ترتفع، على المستوي العالمي، لإقامة نظام اقتصادي / مالي جديد يقوم على تعدد الاقطاب، إذ أن عهد الهيمنة الأمريكية الأحادي قد ولي. أو كما قال الرئيس الروسي: أن عهد هيمنة إقتصاد واحد وعملة واحدة قد ولي بدون رجعة. كما ترتفع الأصوات لاتخاذ خطوات عاجلة على الصعيد العالمي لإعادة الاستقرار إلى الاسواق المالية المضطربة بوضع خطة منهجية من المجتمع الدولي. لذلك بالإمكان القول أن العالم سيبصل إلى نظام عالمي مالي جديد لم تتضح معالمه بعد، ولكن الكئيد أن أمريكا لن تفرد بدارته. وفي هذا

الخصوص قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد اقترح إنشاء قيادة عالمية لمواجهة الأزمات التي تعصف بالعالم والتحديات التي تواجهه في القرن الحادي والعشرين. ووفق هذا وذاك ارتفعت كثير من الأصوات بضرورة تجاوز الركيزة الأيدولوجية للنظام الرأسمالي نفسه، وهي اقتصاد السوق، وتطرح بديلاً لها تدخل الدولة بأشكال مختلفة، وتأميم البنوك، وإحكام الرقابة على الاسواق حسماً للفوضى. وبصفة خاصة تكثُر المطالبات حالياً لتدخل الحكومات لتهدئة التوترات في القطاع المصرفي وفي مسار الاقتصاد كله. أن الأزمة الراهنة قد طرحت بالفعل علي بساط البحث للنظر في جديوي النظام الرأسمالي ذاته.

استحكمت حلقاتها



بقلم د. علي الكتيبي

حرب وكذلك بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. جرائم لم يكرس حزب المؤتمر الوطني جهدا في دحضها، لكنه أستمر طيلة الشهرين وثلاثة أسابيع يبذل مجهودا داخليا وخارجيا، إقليميا ودوليا: بان السودان ليس عضوا في محكمة الجنائيات الدولية وأن إتهام رئيس الجمهورية دارفور التي لم يبداوا في الشروع فيها بالرغم من أن حل هذه القضية في يد رئيس الجمهورية بتنفيذة لمبادرة أهل السودان التي تقدم بها وأعلنها علي الملأ.

والحقيقة الأخرى هي طال الزمن أم قصر فلا بد من تقديم كل من تورط في جريمة من شاكلة الجرائم التي ارتكبت في دارفور إلي المحاكمة

العادلة، لا بد أن يقدم المحاكمة كل من ساهم في حرق القرى وقتل الأبرياء واغتصاب النساء وغيرها من الجرائم البشعة للمحاكمة. لن يحدث كل ما نتمناه ولن يعم السلام وتحل مشكله دارفور والأقليات الأخرى إلا بتنازلات من الذي يترعب علي دسة الحكم ويصوب بندقيته إلي كل من يطالب بحقه أو كل من يقول قولة حق. جدية المؤتمر الوطني في حل قضايا الوطن المتأزمة والمعقدة هي التي تساعد في قيادة سفينة الوطن لير الأمان. فقد اجتمعت القوى السياسية والوطنية لحل قضايا السودان وبتداول السلطة بالطرق السلمية ولا يتجاوز المؤتمر الوطني وصقوره لهذه الدعوة وهذه النية الصادقة ويصر علي تصعيد وتعميد القضايا داخليا وخارجيا، وعلي جعل حياة المواطن السوداني حبيما.

علي الاستقالة في سبيل تعزفه أو اتهامه دون أن تقف الحناة وبدون أن يضار الشعب. لهذا استقال المشير سوار الذهب من رئاسة البلد بعد الانتفاضة وقد أرغم أيهود أولرت علي الاستقالة من رئاسة الوزراء وقامت وزيرة خارجيته بمنصبه، وقدم المناضل فامبو أمبيكي استقالته من رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا، وأرغم بيرز مشرف علي الاستقالة من رئاسة جمهورية باكستان بالرغم من أنه كان بإمكانه حل البرلمان وإلغاء الدستور .. وغيرهم كثر للحمد لله للسودان مجلس رئاسة به نائب أول ونائب ثان وللرئيس كبير مساعدين ومساعدين وله مستشارين وله نواب كثر في حزبه. فالاستقالة أو التنحي يفسح للعدالة الوطنية أو الخارجية أن تأخذ مجراها وأن تعطي كل ذي حق حقه وأن تساعد في تبرة المتهمين زورا وبهتانا. كما أنها تفسح المجال، وهذا الأهم، لتنفيذ مبادرة أهل السودان بمشاركة أهل السودان دون استثناء أحد.

عبارات وافكار عبدالقادر الرفاعي

المآزق السوداني ... إصلاح الأحزاب أولاً

تعود بي الذاكرة إلى المضامين الواردة في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أغسطس ١٩٧٧م في المصالحة وقد أخذت لها عنواناً «الحلقة المفقودة: اتحاد قوى المعارضة والديمقراطية ومفتاح الحل، وجهية الإنقاذ والوطن» الأفكار الواردة في تلك الدورة تعلقت بالمصالحة المسماة «المصالحة الوطنية آنذاك»، ومع اختلاف كبير فيما آلت إليه الأوضاع فإن جهود الحزب الشيوعي السوداني لم تتوقف عن دراسة الأزمة الوطنية الراهنة وبحث أهم مظاهرها والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وسبل تجاوزها. ورغم ذلك فقد طالت الأزمة أكثر وتعقدت حتى أوشكت أن تطيح بالوطن. والآن يعالج الحزب الشيوعي في تقريره السياسي وكذلك برنامجه للمؤتمر الخامس، الأزمة الراهنة للمجتمع السوداني جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويربناحمة للخروج منها ويقدم معلومات عن القضايا التي تشغل بال السودانيين. ولكي لا تذهب ببعض الظنون بانتي اضع نفسي في موضع من يكتب من أجل الدعاية للحزب الذي انتهي إليه فإن توجيهي هنا أكرسه من أجل الغاية للأحزاب السودانية قاطبة، لسبب بسيط أن الديمقراطية لا تستقيم بدونها بغض النظر عن العديد من الأوجه السلبية التي نشهدها في أروقة هذه الأحزاب مما يفرض تحركا سياسيا تقوم به منتقيا ومنحاسنا مع الحراك الاجتماعي العام، فضلا عن الممارسة الفعلية التي شهدناها ونشهدها في السودان مع كل ما فيها من انهيارات متنوعة على الساحة الوطنية. وإذا كانت الإنهيارات في السودان قد طالت الكيانات الضعيفة أصلا أو المشكوك في متانتها أصلا، فما الذي يجعلنا نشهد على انهيار العديد من القيادات من أعضاء الأحزاب الراكسة في العلم والتي تعتبرها أو تعتبر نفسها المقاسر أو القدوة فكيف نفسر مثلا هذه الجحافل المتوجهة من أحزابها إلى حزب السلطة كل يوم؟! وهل نستطيع الزعم بعد الاطلاع على ما نلغنه الأحزاب أن تطورا حقيقيا قد طرأ على سياساتها وفكرها إذ ينصون على أن الخيار الديمقراطي لا رجعة بعده ويلتزمون كتابة بدور سياسي للمرأة ويقدمون أنفسهم كمدافعين عن حرية التعبير وحقوق الإنسان، ولكن حين يأتي الامتحان الحقيقي لما يقولون تواجه بنقض العهود فيما يتصل بالاتفاقات الموقعة وكانها حين وقعت لم تخرج عن دائرة الاحتياط سلفا لما تكنه من سوء الظن للقوى السياسية التي شاركت معها في توقيع تلك المعاهدات وتلك المواثيق. لقد قطعت الأحزاب على نفسها - بعد مجي الإنقاذ - مشورا صعبا بعد فشلها في الحفاظ على الديمقراطية اصطنع في بعض مراحه بالدماء والشهداء، لكن المؤشرات كلها تشير والقول يبدو مكررا إنهم ما استفادوا من تلك التجارب المروعة المرة. إن المواقف على بلاغتها وطموحها وانفتاحها تبدو حبرا على ورق في الوقت الذي تبدو فيه الحاجة إلى أن تصدق أحزابنا شعبنا القبول وإن المحك هو التطبيق والتجربة العملية في الأعمال والنشاط الغير مشروع وإدخالها في مجالات وقنوات استثمارية ذات صبغة شرعية

رحيق السنابل



بقلم : حسن وراق

بغرض إخفاء المصدر الحقيقي خوفا من أسعالة القانونية (من أين لك هذا) حتى يتم التعامل مع هذه الاموال دون أي ريبية أو شكوك. المصادر الرئيسية لهذه الاموال (القدرتة تأتي من المتاجرة في المخدرات، الرقيق، الدعارة، السلاح، الشعوذة والدسج) التنزيل الجريمة المنظمة، نشاط المافيا والاموال المرتبطة بالنشاط الاستخباري واخيرا تم تصنيف تلك الاموال التي تدعم الإرهاب من ضمن المصادر.

يقدر حجم غسل الاموال السنوي في العالم بحوالي ٥ ترليون دولار. نصف هذا المبلغ من تجارة المخدرات وهذا المبلغ يساوي نصف حجم التجارة العالمية بينما تتناقص بقية الأنشطة النصف الأخر. أبرز الوسائل المتبعة في غسل الاموال، هي تبديل الأوراق النقدية

غسيل الأموال

إلى فئات كبيرة أو شيكات مصرفية للتخلص من السبولة، وكذلك شراء العقارات والأراضي والمقتنيات الثمينة. في الدول النامية التي يتصاعد ويتضخم فيها حجم الفساد، يقوم جهاز الدولة بالضلوع في التورط في جرائم غسل الاموال بشتى الوسائل والمبررات من باب (فقه الضرورة) مثلما يحدث أثناء دفن النفايات والمواد السامة. تقوم الحكومات بالعديد من الإجراءات لتسهيل غسل الاموال عن طريق تغيير العملة ورفع الرقابة علي الجهاز المصرفي والتسهيلات الاستثمارية (المثيرة) والتسهيلات لخصخصة قطاع الدولة.

المصري. المرحلة الثانية تعرف (بالتبصير) أو التجميد داخل الإطار المصرفي وتتحرك في شكل تحويلات من حساب إلى حساب آخر. المرحلة الأخيرة هي ما يعرف بدمج الاموال في حسابات خارجية اجنبية في شكل نشاط تجاري صوري، أو (عزلة) الاموال عن طريق شراء مؤسسات أو شركات خاسرة وصرف (من لا يخشي الفقر) في المجالات الاجتماعية والرياضية وشراء الئزم وإفساد جهاز الدولة التنفيذي والتشريعي والقضائي. الاموال المستخدمة في غسل الاموال وجد طريقه إلى التجارة الالكترونية وتم استخدام بطاقات الاتصالات مدفوعة القيمة مقدما وكذلك بطاقات الهدايا وكافة أشكال التجارة الحديثة.